Arab Journal of Management, Banking, and Financial Studies

المجلة العربية للدراسات الإدارية والمالية والمصرفية

The Impact of the Efforts and Measures of the Yemeni Central Bank on Promoting Financial Inclusion in Yemen

Abdulqaher Mohammed Ahmed [1,*], Adel Qaid Al-Ameri [2]

Received: 28/10/2024, Reviewed: 05/11/2024, Accepted: 07/11/2024. https://doi.org/10.59559/ajmbfs.1.1.4

Abstract: This study aimed to examine the impact of the efforts and measures undertaken by the Yemeni Central Bank on promoting financial inclusion in Yemen. The study employed a descriptive analytical approach to address the research questions and test its hypotheses. Data was collected through an electronic questionnaire distributed to employees of the Yemeni Central Bank in Aden and its branches in other governorates. A total of 180 valid questionnaires were analyzed. The study relied on descriptive and inferential statistical methods using the SPSS program, as well as structural equation modeling (SEM) through the SmartPLS program. The results of the study revealed a positive impact of the Yemeni Central Bank's efforts and measures, including (diversification of financial institutions, financial literacy, consumer protection, payment systems, policies and regulations, and responsiveness to international efforts), on promoting financial inclusion in Yemen. Additionally, the study found differences in the opinions of Yemeni Central Bank employees across all functional levels regarding measures to enhance financial inclusion, particularly among those holding senior administrative positions.

Keywords: Efforts and measures, Yemeni Central Bank, promoting financial inclusion.

أثر جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن

عبد القاهر محمد أحمد [1،*]، عادل قائد العامري [2]

الاستلام: 2024/10/28، التحكيم: 2024/11/05، القبول: 2024/11/07

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلاتها، واختبار فرضياتها، وذلك بالاعتماد على استبانة إلكترونية أداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل بموظفي البنك المركزي اليمني في عدن وفروعه في المحافظات الأخرى، وبلغ عدد الاستبانات القابلة للتحليل (180) استبانة، واعتمدت الدراسة في معالجة البيانات على الأساليب الإحصائية الوصفية ، والاستدلالية من خلال برنامج (SPSS)، وتحليل المعادلات الهيكلية من خلال برنامج (SmartPLS)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لجهود وإجراءات البنك المركزي اليمني المتمثلة بـ (تنوع المؤسسات المالية، التثقيف المالي، وحماية المستهلك، وأنظمة الدفع، والسياسات والتشريعات، والاستجابة للجهود الدولية) في تعزيز الشمول المالي في اليمن، كما أظهرت وجود اختلاف في آراء موظفي البنك المركزي اليمني في جميع المستويات الوظيفية حول إجراءات تعزيز الشمول المالي، ولا سيما آراء شاغلي الوظائف الإدارية العليا..

الكلمات المفتاحية: جهود وإجراءات، البنك المركزي اليمني، تعزيز الشمول المالي.

© 2025 Arab Academy for Management, Banking, and Financial Sciences, Yemen. The article can be reused under the Creative Commons license (CC BY 4.0) as long as the journal and authors are credited.

© 2025 الأكاديمية العربية للعلوم الإدارية والمالية والمصرفية، اليمن. يمكن استخدام المادة المنشورة مرة أخرى وفقًا لرخصة مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)، بشرط الإشارة إلى المؤلف والمجلة.

1 Researcher, Yemeni Central Bank, Taiz Branch; Graduate Student, Taiz University, Yemen.
* Corresponding author email: a770065627@gmail.com
2 Associate Professor of Finance and Banking, Taiz University, Yemen.

1 باحث، البنك المركزي اليمني، فرع تعز؛ طالب دراسات عليا، جامعة تعز، اليمن.
* الباحث المراسل: a770065627@gmail.com
2 أستاذ مشارك في العلوم المالية والمصرفية، جامعة تعز، اليمن.

المقدمة:

إن التطور التكنولوجي والرقمي المتسارع الذي يشهده العالم لم يترك مجالاً إلا وأثر عليه، ودفعه إلى تحقيق تقدم ملحوظ. ويُعتبر القطاع المالي من أبرز القطاعات في مختلف جوانب الحياة، فكان من الطبيعي أن يتأثر أيضاً بتلك التطورات. ومع تزايد الأحداث والتغيرات والأزمات، زاد اهتمام الدول في تحقيق ما يُعرف بالشمول المالي (Financial Inclusion)، الذي يعنى بتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بجودة أعلى وتكاليف أقل، وذلك في إطار من الشفافية والأمان (عمور ودحماني، 2023).

إن البنك المركزي له الدور الأكبر في تعزيز الشمول المالي؛ كونه السلطة النقدية في الدولة والتي تقع على عاتقه مهمة تطوير النظام المصرفي والمالي، وتتجه الأنظار نحو ما يقوم به البنك المركزي؛ فجهوده وإجراءاته لها آثار وتبعات على القطاع المصرفي بشكل عام وعلى الشمول المالي بشكل خاص (أوصغير، 2022).

وتعد جهود وإجراءات البنك المركزي المتمثلة بالاستجابة للجهود الدولية، والسياسات والتشريعات، وحماية المستهلك، وتنوع المؤسسات المالية، وأنظمة الدفع، والتثقيف المالي من أهم ما يؤثر على الشمول المالي بأبعاده وهي: الوصول للخدمات المصرفية، واستخدام الخدمات المصرفية، وجودة الخدمات المصرفية (هوام ودلول، 2024).

وفي اليمن يقوم البنك المركزي اليمني بجهود وإجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، وتطوير أداء البنوك والمؤسسات المالية وفق أفضل الممارسات الدولية في تقديم الخدمات المصرفية ولا سيما الخدمات الرقمية منها؛ بهدف توسيع رقعة الشمول المالي (البنك المركزي اليمني – عدن، 2023).

الخلفية النظرية للدراسة:

أولاً: الشمول المالي:

ظهر مصطلح "الشمول المالي" لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثيرفت (Leyshon & Thrift, 1993) حول أثر إغلاق فرع بنك على وصول السكان للخدمات المصرفية، وتطور المفهوم مع صعود "أموله الاقتصاد" (الرفيعي، 2020)، وتوسع استخدامه عام 1999 ليشمل محددات وصول الأفراد للخدمات المصرفية (حسيني، 2020)، وقد عززت الأزمة المالية العالمية عام 2008 الاهتمام الدولي بالشمول المالي كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي (Ibrahim & Alqaydi, 2013).

تعريف الشمول المالي:

عرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه "نسبة مستخدمي الخدمات المالية" (World Bank, 2014, 12)، وعرفته مجموعة العشرين (G20) بأنه: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (سعدوني، 2021).

وقد ركز صندوق النقد العربي (Arab Monetary Fund) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor-CGAP) على إتاحة واستخدام مختلف الخدمات المالية بأسعار تنافسية (بوتبينة، 2018). وعرفت Aicha (2023، 25) الشمول المالي بأنه: "عملية أو موقف يسمح بالوصول إلى النظام المالي الرسمي أو توافره واستخدامه من قبل الوكلاء الاقتصاديين".

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الشمول المالي بأنه: تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، ولاسيما الخدمات الرقمية، بكفاءة وفعالية.

أبعاد الشمول المالي:

اختلفت تصورات المؤسسات الدولية لأبعاد الشمول المالي، فقد حددها البنك الدولي في استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتأمين (Demirgüç-Kunt & Klapper, 2013). وفي دراسة أخرى، أضاف تقرير للبنك الدولي (ديميرجوتش-كونت وآخرون، 2017) أبعاداً أخرى، كملكية الحساب، والدفع، واستخدام الحساب، والادخار، والائتمان، إلى جانب فرص توسيع الاندماج المالي عبر التكنولوجيا الرقمية.

وحددت مجموعة عمل بيانات الشمول المالي التابعة لتحالف الشمول المالي (AFI's Financial Inclusion Data Working Group, 2013, 2016) ثلاثة أبعاد رئيسة للشمول المالي، وهي:

- **الوصول إلى الخدمات المصرفية**: وهو يقيس مدى توافر وسهولة الحصول على الخدمات والمنتجات المصرفية لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، ووضعهم الاقتصادي، أو أي عوامل أخرى قد تعيق الوصول الفعال إلى هذه الخدمات (حسين، 2022).
- **استخدام الخدمات المصرفية**: يُعد استخدام الخدمات المصرفية مؤشراً رئيسياً على مدى فعالية جهود توسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات لجميع أفراد المجتمع، لاسيما الفئات المهمشة أو تلك التي لم تكن لديها إمكانية الوصول إلى النظام المالي الرسمي (أنور، 2021).
- **جودة الخدمات المصرفية**: وتظهر عن طريق تتبع وتحليل العديد من العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المالية، كوعي المستهلك، وتكلفة الخدمة المالية، ومدى شفافية المنافسة في السوق.

البنك المركزي اليمني:

تأسس البنك المركزي اليمني في عام 1971م، وكان يسمى في تلك الفترة "البنك المركزي اليمني في الجمهورية العربية اليمنية"؛ بهدف تنظيم وإدارة النظام النقدي والمصرفي في الجمهورية العربية اليمنية، في حين تأسس مصرف اليمن في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية –

سابقا – في 1972م؛ بهدف تنظيم وإدارة النظام النقدي والمصرفي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وبعد إعلان الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عام 1990م، تم دمج مصرف اليمن والبنك المركزي، وإنشاء البنك المركزي اليمني، ومقره في العاصمة صنعاء، ويمكن إيجاز مراحل التطور التاريخي للبنك المركزي اليمني في الجدول (1).

جدول (1): مراحل التطور التاريخي للبنك المركزي اليمني

التطور الذي شهدته المرحلة	المرحلة	الفترة
التأسيس والتوسع	الأولى	1971-1990
الوحدة	الثانية	1990-1994
النمو الاقتصادي	الثالثة	1995-2010
الاضطرابات السياسية	الرابعة	2011-2014
الحرب ونقل البنك المركزي إلى عدن	الخامسة	2014-2024

وقد أدى البنك المركزي اليمني، منذ تأسيسه، دوراً حيوياً في تطوير الاقتصاد اليمني من خلال تحقيق استقرار العملة الوطنية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وحماية المودعين (البنك المركزي اليمني – عدن، 2023)، وقد حدد قانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000م الهدف الرئيس للبنك في تحقيق استقرار الأسعار وتوفير السيولة المناسبة لإيجاد نظام مالي مستقر (البنك المركزي اليمني – عدن، 2023)، وقد عزز البنك هذا الاستقرار من خلال العمل في إطار تشريعي متكامل، يشمل قوانين تنظيم أعمال الصرافة، والمصارف الإسلامية، والبنوك، والعمليات المصرفية الإلكترونية، ويتمتع البنك المركزي اليمني بمستوى عالٍ من الشفافية، حيث يصدر نشرات وتقارير دورية تتناول مختلف الأنشطة المصرفية والتطورات المالية والنقدية.

ثانياً: جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني:

تقوم البنوك المركزية بالشراكة والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بجهود كبيرة من أجل تعزيز الشمول المالي وسهولة وصول الخدمات المصرفية وانتشارها لكل فئات المجتمع بجودة عالية وتكلفة منخفضة، وذلك من خلال اتخاذ عدة إجراءات أشارت إليها عدد من الدراسات، منها دراسات عربية، مثل دراسة Ebrahim et al. (2024)، وأوصغير (2022)، ومسعودي وهريش (2019). التي حددت أبعاداً مثل: التثقيف المالي، وحماية المستهلك، وأنظمة المدفوعات، وتنوع المؤسسات المالية، ودراسات أجنبية مثل دراسة Ooko وMuchelule (2024)، ودراسة Aicha Alshebami وAldhyani (2022)، ودراسة Bongomin et al. (2020) (2023)، التي حددت أبعاد التثقيف المالي والتكنولوجيا المالية، ومحو الأمية المالية، وقد تمثلت الجهود والإجراءات للبنك المركزي في الأبعاد الآتية:

1. **أنظمة الدفع:** يواجه التطور لأنظمة الدفع تحديات رئيسية للبنوك المركزية؛ مما يؤثر في أدوارها كمشغلين، وسلطات رقابية، ومحفزات في أنظمة الدفع الوطنية (Hsu, 2021؛ عشري وسويلم، 2023). وتركز البنوك المركزية على تحديث أنظمة الدفع لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتحسين كفاءة أنظمة الدفع الوطنية؛ لضمان وصول الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع (محمد وآخرون 2024).
2. **حماية المستهلك المالي:** تعمل البنوك المركزية على إصدار التشريعات التي تضمن حماية حقوق المستهلكين الماليين، وتعزيز ثقتهم بالقطاع المصرفي، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة (الشاذلي، 2023). من جانبه، أعد الرفيعي (2020) حماية المستهلك المالي أحد ركائز تحقيق الشمول المالي.
3. **التثقيف المالي:** يعد التثقيف المالي ركيزة أساسية لدعم الشمول المالي، حيث يساهم في زيادة الوعي والمعرفة بالخدمات المالية، وتمكين الأفراد من إدارة أموالهم بفعالية (Younas et al., 2022).
4. **السياسات والتشريعات:** تقوم البنوك المركزية بإصدار سياسات وتشريعات داعمة للشمول المالي، مثل تسهيل تراخيص المؤسسات المالية، وتبسيط متطلبات فتح الحسابات، وتشجيع الابتكار في الخدمات المالية الرقمية (Barr et al., 2021).
5. **الاستجابة للجهود الدولية:** تواكب البنوك المركزية التوجهات العالمية في مجال الشمول المالي، وتشارك في الجهود الدولية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، وتبادل الخبرات والمعرفة (Maherli, 2017).
6. **تنوع المؤسسات المالية:** تسعى البنوك المركزية إلى تعزيز التنوع في المؤسسات المالية؛ بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التكنولوجيا المالية، لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية (Kaligis et al., 2018).

وتعد جهود البنك المركزي اليمني في سبيل التعاون الدولي خطوة إستراتيجية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال تكوين شراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، والبنوك المركزية العالمية؛ مما يساعد في تبادل الخبرات والحصول على المساعدة الفنية وأفضل الممارسات في مجال التنظيم المالي والإشراف، وقد مكنت هذه المشاركات الدولية من بناء قدرات البنك المركزي اليمني في تنظيم وتعزيز بيئة مالية مواتية ومتطورة

للاستجابة للاحتياجات المتطورة في السوق المصرفية اليمنية، وذلك من خلال (البنك المركزي اليمني – عدن، 2023) الآتي:

1. الانضمام إلى التحالف الدولي للشمول المالي (IAFI).
2. الانضمام إلى المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي (Financial Inclusion Global Initiative-FIGI).
3. الشراكة مع مجموعة البنك الدولي (World Bank Group-WBG).

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي اليمني والإجراءات التي نفذها فإن منظمة سيجاب أظهرت أن اليمن مازالت خلف الركب في تعزيز الشمول المالي، وما تزال ملكية الحسابات البنكية في اليمن متدنية بالمقارنة مع دول إقليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي العالم، وتزايدت عدد الحسابات في العالم وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عام 2011 إلى عام 2022، بينما في اليمن كان التحسن طفيفاً جداً، كما يوضح ذلك الشكل (1).

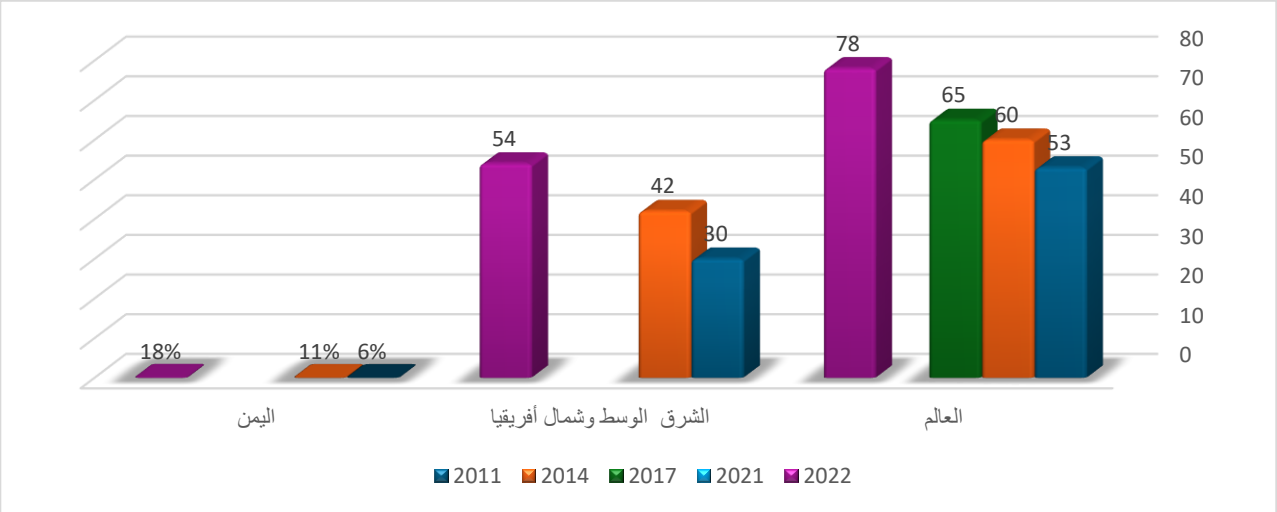

شكل (1): ملكية الحسابات في اليمن

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على المؤشر العالمي للشمول المالي (Principal Financial Group, 2022).

وبالنظر إلى واقع البنوك اليمنية وفروعها ومكاتبها، وعدد الصرافات الآلية ونقاط البيع الإلكتروني، الموضحة في الجدول (2)، وربطها بمؤشرات الشمول المالي المستخدمة في الدراسات والأبحاث نجد أنها تبدو منخفضة إذا ما قورنت بمؤشرات الشمول المالي المعتمدة دولياً.

جدول (2): فروع البنوك اليمنية ومكاتبها وعدد الصرافات الآلية في نهاية ديسمبر 2023م

م	اسم البنك	عدد الفروع والمكاتب	عدد الصرافات الالية	عدد نقاط البيع
1	البنك الأهلي اليمني	28	لا يوجد	لا يوجد
2	بنك التسليف التعاوني الزراعي (عدن)	18	16	
3	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	45	87	صفر
4	بنك اليمن الدولي	23	307	85
5	بنك اليمن والكويت	27	141	4500
6	البنك التجاري اليمني	25	52	صفر
7	بنك اليمن والخليج	2	صفر	صفر
8	بنك حضرموت	1	2	4
9	بنك التضامن	42	142	11137
10	بنك سبأ الإسلامي	16	55	صفر
11	مصرف البحرين الشامل	12	49	صفر
12	بنك الكريمي الإسلامي	11	صفر	صفر
13	البنك العربي	6	6	صفر
14	مصرف الرافدين	1	صفر	صفر
15	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	218	368	2277

م	اسم البنك	عدد الفروع والمكاتب	عدد الصرافات الالية	عدد نقاط البيع
16	بنك الأمل للتمويل الأصغر	17	صفر	9772
17	بنك القطيبي للتمويل الأصغر	12	16	1
18	بنك عدن للتمويل الأصغر	1	صفر	صفر
19	بنك بن دول للتمويل الأصغر	1	صفر	صفر
20	بنك البسيري للتمويل الأصغر	1	صفر	صفر
21	بنك الإنماء للتمويل الأصغر	1	صفر	صفر
22	بنك التسليف التعاوني الزراعي (صنعاء)	29	206	105
23	البنك الإسلامي اليمني	6	صفر	صفر
24	بنك قطر الوطني	1	1	صفر
25	يونايتد بنك ليمتد	1	1	صفر
الإجمالي		**575**	**1,449**	**25,604**

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى مصادر البنك المركزي اليمني – عدن (2023).

وباستخدام بيانات الجدول (2) التي يفترض أن يستفيد منها جميع سكان اليمن البالغ عددهم 35 مليون نسمة يمكن استخلاص المؤشرات الآتية:

- نسبة عدد فروع البنوك اليمنية إلى عدد السكان=فرع واحد لكل 60,869 نسمة (بمعدل أقل من فرع واحد لكل 100 ألف نسمة)، وتدل هذه النسبة إلى انخفاض كبير في انتشار فروع البنوك في اليمن مُقارنةً بالدول الأخرى، فعلى سبيل المثال، تُشير بعض الدراسات إلى أنَّ مُعدل عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ في الدول النامية يَتراوح بين 10 إلى 20 فرعًا.
- نسبة عدد الصرافات الآلية إلى عدد السكان = صراف آلي واحد لكل 24,154 نسمة (بمعدل أقل من صراف الى لكل 100 ألف بالغ)، وتدل هذه النسبة إلى محدودية الوصول إلى النقد في اليمن، ففي العديد من الدول يَتَجاوز مُعدل عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ 50 صرافًا.
- نسبة عدد نقاط البيع = نقطة بيع واحدة لكل 1,367 نسمة (بمعدل أقل من نقطة واحدة لكل 100 ألف بالغ)، وتشير هذه النسبة إلى قلة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في اليمن مُقارنةً بالدول الأخرى، ففي بعض الدول، يَتَجاوز مُعدل عدد نقاط البيع لكل 100 ألف بالغ 1000نقطة.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت دور البنوك المركزية كمتغير مستقل، سواء في جوانب من وظائفها أو بعض من سياساتها وإجراءاتها المساندة في عملية تعزيز الشمول المالي، وقد تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم وفق منهجية جمعية النفس الأمريكية الإصدار السابع American Psychological Association-APA 7th) (Edition.

- **دراسة محمد وآخرون (2024):** هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات الشمول المالي المختلفة في العراق خلال الفترة من 2010 إلى 2020.وقد توصلت إلى أن هذه المؤشرات ضعيفة ومنخفضة القيم، مؤكدةً على ضرورة تعزيزها وتطويرها لتشمل الفئات السكانية المستبعدة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز وتطوير مؤشرات الشمول المالي في العراق، وتوسيع نطاقها لتشمل أكبر عدد من الفئات المستبعدة من السكان.
- **دراسة Ooko وMuchelule (2024):** هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير الخدمات المصرفية الرقمية على الشمول المالي بين البنوك في مقاطعة نيروبي، كينيا، واستخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي، حيث كانت جميع البنوك المرخصة البالغ عددها 42 بنكًا في كينيا والتي تعمل داخل مقاطعة نيروبي هي مجتمع الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات المصرفية الرقمية والشمول المالي، وأظهرت نتائج الانحدار أن أتمتة الخدمات المصرفية وتقنيات تكامل النظم المالية كان لها تأثير إيجابي على الشمول المالي.
- **دراسة إبراهيم وعيسى (2024)**: هدفت الدراسة إلى تحليل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية في العراق، وقياس العلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي ومؤشرات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى بيان التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق في استخدام التكنولوجيا المالية، وأظهرت النتائج أن مؤشرات التحول الرقمي في العراق ضعيفة، مما أثر على مواكبة التطورات في مؤشرات التكنولوجيا المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تعاون الجهات الحكومية والخاصة مع البنك المركزي العراقي لتطبيق التحول الرقمي، وزيادة

الشفافية في تقديم البيانات، بالإضافة إلى وضع إجراءات حقيقية لتحقيق أوسع للدفع الإلكتروني.

- **دراسة أوصغير (2022)**: هدفت الدراسة إلى معرفة درو البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، وركزت الدراسة على حالة البنك المركزي المصري الذي تبنى مجموعة من الجهود والإجراءات لتعزيز الشمول المالي أهمها: التثقيف المالي، وحماية المستهلك المالي، وتهيئة بيئة عمل مؤسسات التمويل الصغير والأصغر، وتنوع الخدمات المالية الرقمية، وكانت أهم النتائج التي حققتها تلك الجهود تثقيف ما يزيد عن ثلاثة مليون مستهلك مالي، وزيادة كبيرة في عدد الحسابات المفتوحة في البنوك، ونمو في حجم المحافظ لتمويل الشركات متناهية الصغر.
- **دراسة Ozili (2022):** هدفت الدراسة إلى مناقشة دور العملة الرقمية للبنك المركزي (Central Bank Digital Currency-CBDC) والتكنولوجيا المالية والعملات المشفرة في الشمول المالي والاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن التكنلوجيا المالية والعملات الرقمية والعملات المشفرة يمكن من خلالها زيادة الشمول المالي من خلال توفير قناة بديلة للبالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.
- **دراسة Ahmed et al. (2022):** هدفت للتعرف إلى أدوار ظاهرة غير مسبوقة تسمى العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) في نيجيريا على العملة المادية، وتوصلت الدراسة إلى أن العملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) يمكن أن تحل محل استخدام العملة المادية، ويعتمد ذلك فقط على كيفية إدراك الأشخاص والشركات للميزات والفوائد: (تخصيص أفضل، وإمكانية الوصول، وتحمل الفائدة، وقابلية التحويل، وخفض التكلفة)، والتحديات المحتملة (عكس الفوائد) المرتبطة بـ CBDC مقارنة بنظيرتها المادية.
- **دراسة بلاغ (2022):** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية في الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)، وتضمنت عينة الدراسة عشرين دولة عربية، وتم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المدمجة Panel Data. وتوصلت الدراسة إلى أنّ استخدام الإنترنت في المعاملات المالية له أثر معنوي موجب في الشمول المالي في الدول العربية، حيث تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام الدول العربية، وكذلك بالنسبة لاستخدام ماكينات الصراف الآلي له أثر معنوي موجب في الشمول المالي.
- **دراسة Abdi et al. (2022):** هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في الشمول المالي بين البنوك التجارية في الصومال، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من 6 بنوك تجارية، واستخدمت الدراسة الاستبانة أداة لها، وتم توزيعها على موظفي البنوك الستة، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول تعد من المؤشرات المهمة إلى الشمول المالي بين البنوك التجارية في الصومال، ومن ثمّ تعد الخدمات المصرفية الإلكترونية عامل تمكين مهماً للشمول المالي للبنوك التجارية.
- **دراسة Alnabulsi وSalameh (2021):** هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر إطلاق إستراتيجية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية، وكان من أهم نتائجها وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجية الشمول المالي في التنمية الاقتصادية بجميع أبعادها: (معدل النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتقليل البطالة، وزيادة فعالية الاقتصاد الكلي، والسياسات وتحقيق الاستقرار المالي)، وأوصت الدراسة بأهمية نشر الوعي ورفع مستويات التثقيف المالي وزيادة الجهود المبذولة لهذا الغرض، وزيادة الفرص المتاحة للمؤسسات الصغيرة.
- **دراسة طهير (2021):** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي، في عدد من البنوك بولاية أم البواقي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة، بلغ عددها 40 استبانة، واسترجع 35 منها، بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها وجود تأثير إيجابي معنوي للهاتف البنكي في الشمول المالي في البنوك كافة محل الدراسة.
- **دراسة ومسعودي وهريش (2019):** هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع في مؤشرات الشمول المالي، وتحليل مدى اعتماد التكنولوجيا المالية والتثقيف المالي كإستراتيجية للشمول المالي، ومعرفة أهم معوقات تحقيق الشمول المالي في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر هي من ضمن البلدان التي ماتزال متأخرة عن ركب الشمول المالي، كما أوصت هذه الدراسة بأهمية الاعتماد على التكنولوجيا المالية وتحسين البنية التحتية التكنولوجية؛ من أجل تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

يلاحظ أن الدراسة الحالية تعد من الدراسات المحلية والإقليمية القليلة التي تطرقت إلى دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي دراسة تطبيقية في البنك المركزي اليمني في الفترة الزمنية الحالية التي تشهد اليمن فيها ظروفاً اقتصادية وسياسية غير مستقرة.

كما أن المتغير المستقل شمل في هذه الدراسة جهود وإجراءات حديثة للبنك المركزي اليمني لاسيما بعد انتقاله إلى العاصمة المؤقتة عدن عام 2016م بسبب ظروف الحرب.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تُعاني اليمن من ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة بسب استمرار الحرب منذ أكثر من عشر سنوات ؛ مما أفرز أزمة سيولة مصرفية شديدة، وتقلبات حادة في سعر الصرف، أثرت جميعها سلباً على نشاط البنوك اليمنية حتى وصل بعضها إلى حافة الإفلاس، وقلص البعض الآخر من نشاطها وإغلاق بعض الفروع ودمجها في فروع المحافظات الرئيسية، وقد أشار إلى ذلك دراسة لصندوق النقد العربي (Ali, 2024)؛ مما أدى ذلك إلى تراجع ثقة العملاء الماليين في البنوك، وعزوفهم عن التعامل معها، ومثلت كل تلك الأحداث إعاقات حقيقية للشمول المالي ،كما أشارت إلى ذلك تقارير دولية، منها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024)، الذي أشار إلى تدنٍ حاد في المؤشرات المالية للبنوك ما أوجد فجوة كبيرة في تقديم الخدمات المصرفية لا سيما بين النساء، وسكان الريف، والفئات الفقيرة (Mohammed, 2024)، وأشارت دراسة حديثة لمعد الدراسات المصرفية التابع للبنك المركزي اليمني (2019)، إلى أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات بنكية في اليمن لا تتجاوز 10%.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني؛ بهدف حماية القطاع المصرفي من المخاطر، وتحقيق الاستقرار المالي في اليمن، وفي ضوء ما سبق يمكن عرض مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: **هل للجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني أثر في تعزيز الشمول المالي؟** ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما أثر أنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية التي يشرف عليها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي؟
- ما أثر أطر حماية المستهلك المالي التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي؟
- ما أثر نشر الثقافة المالية التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي؟
- ما أثر السياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي؟
- ما أثر استجابة البنك المركزي اليمني للجهود الدولية في الشمول المالي؟
- ما أثر تنوع المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي في اليمن؟
- هل هناك فروق بين آراء أفراد العينة حول أبعاد المتغير المستقل والتابع تبعاً للمراكز الوظيفية لأفراد العينة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني، ودورها في تعزيز الشمول المالي باليمن، وتنبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على أثر أنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية التي يشرف عليها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
2. التعرف على أثر الأطر التي يفرضها البنك المركزي اليمني لحماية المستهلك المالي في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
3. التعرف على أثر التثقيف المالي الذي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
4. التعرف على أثر السياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
5. التعرف على أثر استجابة البنك المركزي اليمني للجهود الدولية المبذولة في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
6. التعرف على أثر تنوع المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
7. التعرف على مدى وجود فروق بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تبعاً للمراكز الوظيفية لأفراد العينة.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتمحور الأهمية النظرية للدراسة حول ندرة الأبحاث التي تتناول دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، لاسيما في ظل حداثة هذا المفهوم وأهميته المتزايدة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتسعى الدراسة إلى إثراء المكتبة العربية واليمنية في هذا المجال، وتسليط الضوء على أثر جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

ثانياً: الأهمية العملية:

أما الأهمية العملية، فتكمن في تحليل أثر جهود البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي، وتحديد التحديات التي تواجه هذه الجهود، واقتراح الحلول والتوصيات اللازمة لتعزيز الشمول المالي في اليمن، بما في ذلك بناء إستراتيجية وطنية شاملة.

النموذج المعرفي للدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من المتغير المستقل (جهود وإجراءات البنك المركزي) المتمثلة في: أنظمة الدفع، وحماية المستهلك المالي، والتثقيف المالي، والسياسات والتشريعات، والاستجابة للجهود الدولية، وتنوع المؤسسات المالية، وقد تم تحديد هذه الأبعاد استنادا إلى دراسات سابقة مثل: دراسة محمد وآخرون (2024)، وأحمد (2023)، وأوصغير (2020)، ومسعودي وهريش (2019)، ودراسة Alshebami وAldhyani (2022)، بالإضافة إلى تقرير البنك المركزي المصري (2022). والمتغير التابع في النموذج هو (الشمول المالي)، وقد حددت مجموعة عمل بيانات الشمول المالي التابعة لتحالف الشمول المالي (AFI's Financial Inclusion Data Working Group, 2013, 2016) ثلاثة أبعاد رئيسة للشمول المالي، وهي: (الوصول للخدمات المصرفية، واستخدام الخدمات المصرفية، وجودة الخدمات المصرفية)، وقد أشارت الى ذلك دراسات كل من: البنك الدولي (World Bank, 2014)، وصندوق النقد الدولي (بلانشيه وآخرون، 2019)، وحسين (2022)، وصباغ وغرزي (2020)، والشكل (2) يوضح النموذج المعرفي للدراسة.

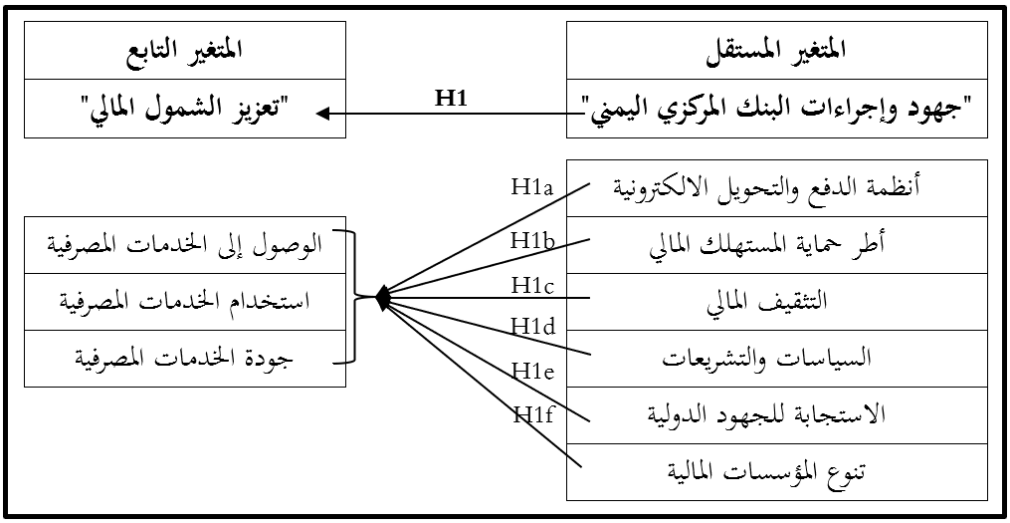

شكل (2): النموذج المعرفي للدراسة

فرضيات الدراسة:

1. **الفرضية الرئيسة الأولى (H1):** "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن".
ويتفرع منها الفرضيات التالية:
   - **الفرضية الفرعية الأولى (H1a):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية التي يشرف عليها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
   - **الفرضية الفرعية الثانية (H1b):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأطر حماية المستهلك المالي التي يفرضها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
   - **الفرضية الفرعية الثالثة (H1c):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتثقيف المالي التي يقدمها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
   - **الفرضية الفرعية الرابعة (H1d):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
   - **الفرضية الفرعية الخامسة (H1e):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستجابة البنك المركزي اليمني للجهود الدولية في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
   - **الفرضية الفرعية السادسة (H1f):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي في اليمن.
2. **الفرضية الرئيسة الثانية (H2):** لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن تعزى للمركز الوظيفي.

التعريفات الإجرائية:

1. **أنظمة الدفع**: هي الأنظمة الرقمية الحديثة التي يستخدمها الأفراد والمؤسسات المصرفية لتحويل الأموال من حساب إلى آخر، وسداد الفواتير وجميع الالتزامات المالية بسهولة ويسر من خلال تطبيقات هواتفهم المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم.
2. **حماية المستهلك المالي: هي** الأطر التنظيمية التي تصدرها الحكومة والبنك المركزي اليمني للمؤسسات المصرفية والمالية، وذلك لحماية المستهلكين الماليين من الممارسات غير القانونية، أو أي ممارسات خطأ في حقهم.
3. **الثقافة المالية**: هي المعرفة والمهارات التي يحتاجها المستهلكون الماليون لإدارة أموالهم بشكل سليم، ومعرفتهم في اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.
4. **تنوع المؤسسات المالية**: وجود مجموعة متنوعة من المؤسسات المصرفية والمالية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية وتمويلية مختلفة للمواطنين، مثل البنوك والبريد، ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات التأمين والفروع المصرفية الريفية، وشركات الدفع البينية.
5. **الاستجابة للجهود الدولية**: هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة والبنك المركزي اليمني، تقوم بتعميمها على البنوك والمؤسسات المالية لتطبيقها استجابة لطلب المنظمات الدولية وفق أفضل الممارسات والرقابة على تطبيقها.
6. **الوصول إلى الخدمات المصرفية**: القدرة واليسر اللذان يتمكن بموجبها جميع شرائح المجتمع والشركات من فتح وامتلاك حسابات في القطاع المصرفي الرسمي، وقرب نقاط الوصول المادية والرقمية، وسهولة الحصول عليها.

7. **استخدام الخدمات المصرفية**: تفاعل جميع شرائح المجتمع والشركات مع الخدمات المصرفية الرسمية بشكل منتظم وفعال.
8. **جودة الخدمات المصرفية**: هي تلبية الخدمات المصرفية الرسمية لاحتياجات جميع شرائح المجتمع والشركات بشكل فعال وآمن، مع ضمان الشفافية والعدالة وحماية المستهلك

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي على أرض الواقع، ويصفها بشكل دقيق وصفاً كمياً وكيفياً، عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة المدروسة.

أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة أداة للدراسة، ومن ثم استخدم البرامج الإحصائية لتحليل استجابات المبحوثين بواسطة الحزم الإحصائية (Excel Microsoft, SmartPLS, SPSS v 24) ؛ لمعرفة الأثر الذي يحدثه البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي من خلال اختبار الفرضيات ومناقشتها واستخلاص النتائج، واعتمدت هذه الدراسة على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في: (الكتب، والأبحاث، والدراسات المنشورة وغير المنشورة، والإصدارات الرسمية للبنك المركزي اليمني وصندوق النقد العربي، والجهات الحكومية ذات العلاقة، المواقع الإلكترونية)، والمصادر الأولية: عن طريق جمع المعلومات من مجتمع الدراسة، من خلال استخدام الاستبانة.

وحدة التحليل:

تمثلت وحدة التحليل للدراسة بالبنك؛ لأن متغيرات الدراسة تقاس على مستوى البنك، ووحدة التحليل في هذه الدراسة هي البنك المركزي اليمني وفروعه.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنك المركزي اليمني بمركزه الرئيس في العاصمة المؤقتة عدن وتسعة من فروعه في المحافظات: (تعز، ومأرب، وحضرموت، وشبوة، والمهرة، الضالع، ولحج، وسيئون، وأبين)، البالغ عدد موظفيها 1150 موظفا وموظفة بجميع المستويات الوظيفية، بحسب كشوفات التوظيف الإداري لدى إدارة الشؤون المالية والإدارية في المركز الرئيس بعدن، وتم اختيار موظفي البنك المركزي اليمني مجتمعاً للدراسة لصلتهم ومعرفتهم بجهود البنك المركزي اليمني وتنفيذها، وتم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار مفردات عينة الدراسة التي بلغ حجمها التقريبي 288 موظفا وموظفة بالاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون، وتم توزيع وإرسال الاستبانة إلكترونيا عبر موقع التواصل الاجتماعي WhatsApp، وتم استرداد 180 استبانة، موضحة في الجدول (3) بحسب فروع البنك المركزي، مثل المركز الرئيسي بعدن 47% تقريبا من إجمالي حجم العينة، يليه فرع تعز بنسبة 23% تقريبا، وفرع المهرة بنسبة 8% تقريبا، وتوزعت النسبة المتبقية على فروع البنك في سبع محافظات.

جدول (3): توزيع أفراد العينة بحسب فروع البنك المركزي

البنك المركزي وفروعه	التكرار	النسبة المئوية %
المركز الرئيسي عدن	85	47.22%
فرع تعز	41	22.78%
فرع شبوة	2	1.11%
فرع مأرب	9	5.00%
فرع المكلا	8	4.44%
فرع المهرة	14	7.78%
فرع لحج	4	2.22%
فرع أبين	5	2.78%
فرع الضالع	8	4.44%
فرع سيئون	4	2.22%
مجموع	**180**	**%100**

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS النسخة 25 لتحليل البيانات من خلال الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الأساليب الإحصائية المتعلقة باختبارات الثبات والمصداقية لأداة الدراسة: وتشمل معامل الصدق التمايزي، ومعامل درجة الثقة، وكذلك معامل الثبات (ألفا كرونباخ).

2. الأساليب المتعلقة بالإحصاء الوصفي: وتشمل المتوسط الحسابي، ومعامل الاختلاف، ومعامل الالتواء والتفلطح، والأهمية النسبية.
3. الأساليب المتعلقة بالإحصاء الاستدلالي: وتشمل النموذج العاملي، اختبار KMO، واختبار Bartlett's، واختبار الإشارة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات الرئيسة للدراسة والفرضيات الفرعية لها، تم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام نماذج المعادلات البنائية SME التي تظهر أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع مع المؤشرات الإحصائية المؤيدة لتقديرات حجم الأثر الظاهر في قيمة معاملات المسار، ويتطلب اختبار الفرضيات الخطوات الآتية:

1. توصيف النموذج البنائي:

إن استخدام نماذج المعادلات البنائية في التحليل يتطلب القيام بوصف المؤشرات الإحصائية الخاصة بهذه النماذج المتمثلة في: (Q^2 وGOF وSRMR وR^2 وf^2)، ومدى مطابقتها كمتغيرات كامنة، ويوضح الجدول (4) قيم هذه المؤشرات في الدراسة ومدى كل منها.

جدول (4): توصيف النموذج البنائي

المؤشر	مدى المؤشر				قيمة المؤشر في الدراسة
Q^2	أكبر من الصفر				0.528
SRMR	0-1				0.09
GOF	0-1				0.773
R^2	ضعيف	متوسط	عالٍ		
	0.19-0.33	0.33-67	أكبر من 0.67		
f^2	لا يوجد أثر	أثر ضعيف	أثر متوسط	أثر عالٍ	
	أقل من 0.02	0.02-0.15	0.15-0.35	أعلى من 0.35	

يلاحظ أن قيم المؤشرات في هذه الدراسة ملائمة وضمن المدى المعياري لها، وهي كالآتي: مؤشر Q^2 الذي يقيس القدرة التنبؤية للنموذج الذي بلغت قيمته (0.528)، ومؤشر (مطابقة النموذج) GOF لقياس مدى الاعتمادية على النموذج البنائي للدراسة في تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات الذي بلغت قيمته (0.773)، والمؤشر SRMR (جذر متوسط مربعات الخطأ المعياري) القدرة التفسيرية للنموذج في تفسير التغيرات في المتغير التابع الذي بلغت قيمته (0.09)، ومؤشر R^2 (معامل التحديد) وهو مربع معامل الارتباط ويقيس نسبة التغير في المتغير التابع الذي يحدده التغير في المتغير المستقل، وأخيراً مؤشر f^2 (حجم الأثر) عن التأثير النسبي للمتغير الكامن الخارجي (المتغير المستقل) في المتغير الكامن الداخلي (المتغير التابع) من خلال متوسط التغير في معامل التحديد (عبد الرزاق، 2019).

2. شكل النموذج البنائي لمتغيرات الدراسة:

يمثل الشكل (3) النموذج البنائي الرئيس لتوصيف العلاقات السببية بين أبعاد المتغير المستقل (جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني)، والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي).

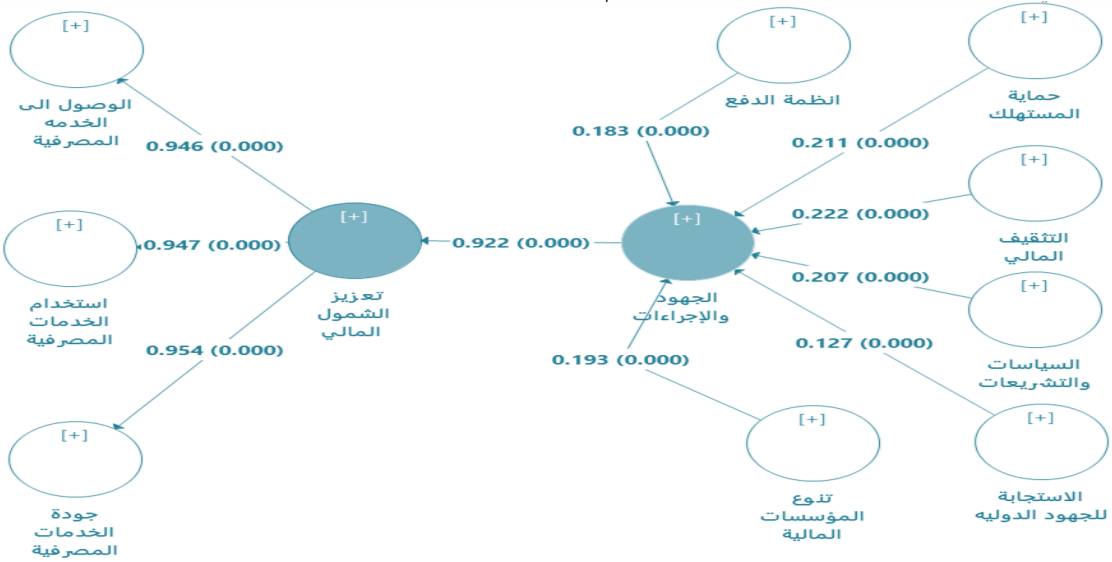

شكل (3): النموذج البنائي الرئيس لتوصيف العلاقات السببية بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وفرضياتها الفرعية:

فيما يلي نتائج اختبار كل من الفرضية الرئيسة للدراسة وفرضياتها الفرعية، مع ملاحظة أن قيم مؤشرات العلاقة الناتجة من تحليل النموذج الرئيس أو النماذج الفرعية تمثل ناتجا رياضيا يعتمد على مصفوفة الاستجابات الممثلة لآراء المستجيبين بحسب مقياس أداة الدراسة (ليكارت الخماسي)، حيث يتم التعامل معها كمؤشرات وصفية لحال العلاقة بين المتغيرين الكامنين بحسب تلك الآراء الموزونة بالمقياس، ولا يمكن اعتبارها مؤشرات كمية تقوم عليها أي تنبؤات قياسية، كما أن العلاقات السببية المعتمدة على النماذج الفرعية تمثل حالات منفردة تستند إلى مستويات الاستجابة على فقرات البعد المقاس فقط، وجميع مؤشراتها مستقلة عن مستويات الاستجابة على فقرات بقية الأبعاد الأخرى.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

نصت الفرضية الرئيسة الأولى على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار هذه الفرضية، تم تقدير النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة الممثلة للمتغير المستقل وإظهار أثرها في تعزيز الشمول المالي من خلال مؤشر معامل المسار، واختبار، T، ومستوى الدلالة، وقيم حجم الأثر (f^2)، ومعامل التحديد (R^2)، كما يظهر ذلك في الجدول (5).

جدول (5): نتائج النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة للمتغير المستقل والمتغير التابع

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
الجهود والإجراءات ← الشمول المالي	0.922	0.923	0.015	62.960	0.000	5.677	0.850

يلاحظ أن معامل المسار بين محور (الجهود والإجراءات) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعالٍ من حيث القوة (0.922)، وحجم الأثر (f^2) الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عاليا بدرجة كبيرة (5.677)، وذا معنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في جهود وإجراءات البنك المركزي بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته (85%) من التغير في الشمول المالي؛ بحسب وحدة القياس نفسها. وقد أظهرت النتائج أن هناك أثراً قوياً وإيجابياً للجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي، وهذا يشير إلى أهمية وفعالية الدور الذي قام به البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي، مما يؤكد ضرورة مواصلة زيادة الجهود المبذولة للوصول إلى مستوى البنوك المركزية في الدول العربية التي تقدمت في تعزيز الشمول المالي، وإيصال الخدمات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول لجميع شرائح المجتمع. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجهود والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير أنظمة الدفع، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة، والتثقيف المالي، وحماية المستهلك، وتنوع الخدمات المالية (أوصغير، 2022؛ الفتلاوي، 2019؛ محمد وآخرون، 2024).

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة الأولى:

نصت هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية التي يشرف عليها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار هذه الفرضية تم تقدير النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لتوصيف العلاقة السببية بين بعد أنظمة الدفع والمتغير التابع للدراسة، وجاءت النتائج كما الجدول (6).

جدول (6): نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد (أنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية) والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
أنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية ← الشمول المالي	0.825	0.826	0.023	35.333	0.000	2.136	0.681

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (6) المعتمد على الفرضية الفرعية الأولى نلاحظ أن معامل المسار بين محور (أنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة (0.825)، بينما حجم الأثر (f^2) الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عاليا بدرجة كبيرة (2.136) وذا معنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته (68%) من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها. وقد أظهرت النتائج أن هناك أثراً قوياً وإيجابياً لأنظمة الدفع التي

يفرضها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي، وهذا يشير إلى أن إستراتيجية أنظمة الدفع لدى البنك المركزي اليمني هي من العوامل الأساسية والرئيسة لتعزير الشمول المالي. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الأولى للدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنظمة الدفع والتحويل الإلكترونية التي يشرف عليها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسات أكدت على أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، مثل دراسة محمد وآخرون (2024)، والسماوي وآخرون (2020)، ودراسة Ooko وMuchelule (2024).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الأولى:

نصت هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأطر حماية المستهلك المالي التي يفرضها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار قبول أو رفض الفرضية الفرعية الثانية عن طريق نتائج تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة لبعد حماية المستهلك المالي والمتغير التابع تعزيز الشمول المالي، ومعرفة معامل المسار بين محور (حماية المستهلك المالي) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع وحجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول (7): نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد (حماية المستهلك المالي) والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
حماية المستهلك المالي ← الشمول المالي	0.830	0.828	0.029	29.004	0.000	2.219	0.688

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (7) المعتمد على الفرضية الفرعية الثانية، يلاحظ أن معامل المسار بين محور (حماية المستهلك المالي) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة (0.830)، بينما حجم الأثر (f^2) الذي يخلفه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عاليا بدرجة كبيره إلى حد ما (2.219) وذا معنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته تقريبا 69% من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها. وقد أظهرت النتائج أن هناك أثراً قوياً وإيجابياً لأطر حماية المستهلك المالي في تعزيز الشمول المالي، وهذا يظهر أهمية تطبيق أطر فعالة لحماية المستهلك المالي الذي بدوره سوف يخلق ثقة لدى المستهلك المالي، ويعزز الثقة بالقطاع المصرفي اليمني. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأطر حماية المستهلك المالي التي يفرضها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسات أكدت على أهمية حماية المستهلك المالي في تعزيز الشمول المالي، مثل: دراسات محمد وآخرون (2024)، وأوصغير (2022)، وعلي (2020).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة الأولى:

نصت هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتثقيف المالي التي يقدمها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار قبول أو رفض الفرضية الفرعية الثالثة عن طريق نتائج تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة لبعد التثقيف والمتغير التابع الشمول المالي، ومعرفة معامل المسار بين محور (التثقيف المالي) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع وحجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول (8): نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد (التثقيف المالي) والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
التثقيف المالي ← الشمول المالي	0.844	0.845	0.029	29.004	0.000	2.478	0.711

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (8) المعتمد على الفرضية الفرعية الثالثة، يلاحظ أن معامل المسار بين محور (التثقيف المالي) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة (0.844)، بينما حجم الأثر (f^2) الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عاليا بدرجة كبيرة (2.478) وذا معنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته (71%) من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها. وأظهرت النتائج أن هناك أثراً قوياً وإيجابياً لعوامل التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي، مما يظهر أهمية قصوى لمبادرات الشمول المالي وبرامج التثقيف المالي والتوعية في تعزيز الشمول المالي. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتثقيف المالي التي يقدمها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسات أكدت على أهمية التثقيف المالي في تعزيز الشمول المالي، مثل: دراسة Ooko وMuchelule (2024)، والسماوي وآخرون (2020)، وأوصغير (2022)، وشايب (2018).

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسة الأولى:

نصت هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار قبول أو رفض الفرضية الفرعية الرابعة عن طريق نتائج تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة لبعد السياسات والتشريعات، والمتغير التابع تعزيز الشمول المالي ومعرفة معامل المسار بين محور (السياسات والتشريعات) كمتغير مستقل ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع وحجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل في المتغير التابع.

جدول (9): نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد (السياسات والتشريعات) والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
السياسات والتشريعات ← الشمول المالي	0.816	0.820	0.033	24.701	0.000	1.986	0.663

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (9) المعتمد على الفرضية الفرعية الرابعة، يلاحظ أن معامل المسار بين محور (السياسات والتشريعات) كمتغير مستقل ومحور (الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة (0.816)، بينما حجم الأثر (f^2) الذي يخلفه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عاليا بدرجة كبيرة إلى حد ما (1.986) وذا معنوية إحصائية عند مستوى (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته (66%) من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها. وأظهرت النتائج أن هناك أثراً قوياً وإيجابياً للسياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي، ولا سيما تحديث التشريعات القديمة وإصدار التشريعات والتعليمات الخاصة بنظم الدفع عبر الهاتف المحمول التي من شأنها تعمل على تعزيز الشمول المالي. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن". وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسات أشارت إلى أهمية دور السياسات والتشريعات في تعزيز الشمول المالي، مثل: دراستي الفتلاوي (2019)، وأوصغير (2022).

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسة الأولى:

نصت هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستجابة البنك المركزي اليمني للجهود الدولية في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار قبول أو رفض الفرضية الفرعية الخامسة عن طريق نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد الاستجابة للجهود الدولية، والمتغير التابع تعزيز الشمول المالي ومعرفة معامل المسار بين محور (الاستجابة للجهود الدولية) كمتغير مستقل ومحور (الشمول المالي) كمتغير تابع وحجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل في المتغير التابع، كما هو واضح في الجدول (10).

جدول (10): نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد (الاستجابة للجهود الدولية) والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
الاستجابة للجهود الدولية ← الشمول المالي	0.627	0.632	0.039	16.117	0.000	0.649	0.627

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (10) المعتمد على الفرضية الفرعية الخامسة، نلاحظ أن معامل المسار بين محور (الاستجابة للجهود الدولية) كمتغير مستقل، ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة (0.627)، بينما حجم الأثر (f^2) الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عاليا بدرجة متوسطة (0.649) وذا معنوية إحصائية عند (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته (63%) من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها. وأظهرت النتائج أن هناك أثراً متوسطاً وإيجابياً لاستجابة البنك المركزي اليمني للجهود الدولية في تعزيز الشمول المالي في اليمن. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستجابة البنك المركزي اليمني للجهود الدولية في تعزيز الشمول المالي في

اليمن". وتتفق نتائج هذه الفرضية مع مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2018).

اختبار الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسة الأولى:

نصت هذه الفرضية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي في اليمن". ولاختبار قبول أو رفض الفرضية الفرعية السادسة عن طريق نتائج تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة لبعد تنوع المؤسسات المالية والمتغير التابع تعزيز الشمول المالي ومعرفة معامل المسار بين محور (تنوع المؤسسات المالية) كمتغير مستقل، ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع، وحجم الأثر الذي يخلفه المتغير المستقل في المتغير التابع، كما هو واضح في الجدول (11).

جدول (11): نتائج تحليل النموذج البنائي الفرعي للمتغيرات الكامنة لبعد (تنوع المؤسسات المالية) والمتغير التابع (تعزيز الشمول المالي)

المسار	معامل المسار	متوسط معامل المسار	الانحراف المعياري	T	الدلالة	حجم الأثر (f^2)	معامل التحديد (R^2)
تنوع المؤسسات المالية ← الشمول المالي	0.845	0.845	0.027	31.248	0.000	2.488	0.713

من خلال مخرجات تحليل النموذج البنائي للمتغيرات الكامنة في الجدول (11) المعتمد على الفرضية الفرعية السادسة نلاحظ أن معامل المسار بين محور (تنوع المؤسسات المالية) كمتغير مستقل، ومحور (تعزيز الشمول المالي) كمتغير تابع إيجابي وعال من حيث القوة (0.845)، بينما حجم الأثر (f^2) الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع يعد عالياً بدرجة (2.488)، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) إلى أن التغير في المتغير المستقل بحسب وحدة القياس المعتمدة لمقياس أداة الدراسة يحدد ما نسبته (71%) من التغير في المتغير التابع بحسب وحدة القياس نفسها. وأظهرت النتائج أن هناك أثراً قوياً لتنوع المؤسسات المالية التي يرخصها البنك المركزي اليمني ويعمل على توسيع مظلته الرقابية والإشرافية عليها في تعزيز الشمول المالي. وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الفرعية السادسة للدراسة وقبول الفرضية الفرعية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي في اليمن". وتتفق نتائج هذه الفرضية مع دراسات أكدت على أهمية التنوع في المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي، مثل دراسات أوصغير (2022)، وصورية شنبي (2018)، ومحمد وآخرون (2024).

ثانياً: ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى:

يوضح الجدول (12) ترتيب نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى بحسب حجم الأثر (f^2) الذي تحدثه أبعاد المتغير المستقل (جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني) في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال قيم معامل المسار التي تعبر عن حجم الأثر لكل بعد، وقد جاءت تقديرات المتغيرات الكامنة ذات دلالة معنوية إحصائية، وبينت النتائج أن بعد تنوع المؤسسات المالية هو الأعلى أثراً بقيمة (0.845) لمعامل المسار، ثم أتى بعد التثقيف المالي في الترتيب الثاني بقيمة (0.844) لمعامل المسار، وجاء بعد حماية المستهلك ثالثاً بقيمة (0.830) لمعامل المسار، وجاء في الترتيب الرابع بعد أنظمة الدفع بقيمة (0.825) لمعامل المسار.

جدول (12): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الخاصة بأبعاد المتغير المستقل (جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني)

البعد	معامل المسار	الترتيبات	f^2
أنظمة الدفع	0.825	4	2.14
حماية المستهلك	0.830	3	2.22
التثقيف المالي	0.844	2	2.48
السياسات والتشريعات	0.816	5	1.99
الاستجابة للجهود الدولية	0.627	6	0.65
تنوع المؤسسات المالية	0.845	1	2.49

وجاء في الترتيب الخامس بعد السياسات والتشريعات بقيمة (0.816) لمعامل المسار، وجاء في الترتيب السادس الاستجابة للجهود بقيمة (0.627) لمعامل المسار. تشير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى إلى رفض جميع الفرضيات الفرعية؛ وهذا يعني أن جميع جهود البنك المركزي اليمني، بما في ذلك أنظمة الدفع، وحماية المستهلك، والتثقيف المالي، والسياسات والتشريعات، والاستجابة للجهود الدولية، وتنوع المؤسسات المالية، لها تأثير إيجابي على تعزيز الشمول المالي في اليمن. كما تُظهر النتائج أن تنوع المؤسسات المالية والتثقيف المالي هما الأكثر تأثيرًا في تعزيز الشمول المالي.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

تنص الفرضية الرئيسة الثانية على: "لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن تعزى للمركز الوظيفي". ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء تحليل التباين اللامعلمي (كاروسكال والس)؛ لمعرفة الفروقات بين متوسطات إجابات أفراد العينة تبعا للمراكز الوظيفية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول أدناه.

يبين الجدول (13) رتب متوسطات الاستجابة بحسب مقياس أداة الدراسة ومستويات الدلالة الإحصائية لتحليل التباين اللامعلمي (كاروسكال والس) لاختبار الفروقات بين رتب المتوسطات بحسب الفروقات في المراكز الوظيفية التي يشغلها المستجيبون، ويلاحظ الاختلاف الجوهري بين رتب متوسطات استجابة المبحوثين على عموم محتوى الأبعاد والمحاور تبعا لاختلاف مراكزهم الوظيفية عند مستوى دلالة (0.05)، ويستثنى من ذلك رتب متوسطات الاستجابة على عموم محور (الاستجابة للجهود الدولية).

جدول (13): نتائج تحليل التباين اللامعلمي (كاروسكال والس) لاختبار الفروقات بين رتب المتوسطات بحسب الفروقات في المراكز الوظيفية لأفراد العينة

محاور وأبعاد الدراسة	الإدارة العليا	مدير فرع	نائب مدير فرع	مدير إدارة	رئيس قسم	موظف	الدلالة
أنظمة الدفع	83.55	102.95	110.35	85.70	64.21	106.51	0.001
حماية المستهلك	85.95	101.82	106.10	76.63	68.29	109.82	0.001
التثقيف المالي	91.55	107.27	98.75	85.18	68.97	103.55	0.020
السياسات والتشريعات	106.40	101.91	103.50	77.66	67.99	106.67	0.002
الاستجابة للجهود الدولية	97.55	82.64	89.30	94.08	74.70	99.05	0.269
تنوع المؤسسات المالية	88.80	101.18	91.45	72.49	74.22	110.36	0.002
دور البنك المركزي	**92.20**	**103.91**	**100.60**	**81.63**	**65.58**	**108.09**	**0.001**
الوصول للخدمة المصرفية	98.20	103.18	94.10	76.25	69.83	108.78	0.002
استخدام الخدمات المصرفية	98.95	105.50	104.15	71.29	71.38	108.75	0.001
جودة الخدمات المصرفية	92.10	116.36	102.25	67.69	68.52	112.31	0.000
تعزيز الشمول المالي	**95.90**	**110.32**	**98.45**	**71.05**	**69.66**	**110.54**	**0.000**

يتضح من الجدول (13) أن هناك فروقات جوهرية بين المراكز الوظيفة المختلفة حول أثر جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في معظم المحاور، باستثناء محور "الاستجابة للجهود الدولية"؛ وهذا يعني أن وجهة نظر الموظفين حول جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي تتأثر بمناصبهم الوظيفية. وبشكل خاص يتبن من الجدول أن مدراء الإدارة العليا يميلون إلى إعطاء رتب أعلى في معظم المحاور؛ مما يشير إلى نظرة أكثر إيجابية لجهود البنك المركزي، وقد يكون هذا مرتبطًا بمشاركتهم في صنع السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما يميل الموظفون في المستويات الأدنى (مثل "موظف" و"رئيس قسم") إلى إعطاء رتب أقل؛ مما يشير إلى نظرة أقل إيجابية لجهود البنك المركزي، وقد يعزى هذا إلى انخفاض مستوى وعيهم بالاستراتيجيات والمبادرات العامة، أو تركيزهم على التحديات التشغيلية اليومية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، تتشابه وجهات نظر جميع المجموعات الوظيفية حول محور "الاستجابة للجهود الدولية"؛ مما يشير هذا إلى وجود فهم وتوافق مشترك حول هذا الجانب من دور البنك المركزي.

وبناء على هذه النتائج تم رفض الفرضية الرئيسة الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول دور البنك المركزي اليمني في تعزيز الشمول المالي في اليمن تعزى للمركز الوظيفي"، مما يشير إلى أن المركز الوظيفي يؤدي دورًا مهمًا في تشكيل تصورات موظفي البنك المركزي حول جهود البنك في تعزيز الشمول المالي، كما تشير هذه الفروق إلى ضرورة مراعاة المركز الوظيفي للأفراد عند تطوير السياسات والتشريعات في البنك المركزي اليمني ولاسيما تلك التي تختص تعزيز الشمول المالي.

الاستنتاجات:

من خلال نتائج الدراسة، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. يبذل البنك المركزي اليمني جهودا، ضمن المستوى المتوسط بحسب آراء العاملين فيه في تعزيز الشمول المالي عبر إجراءات تبلور دوره في تحقيق ذلك.
2. تمثل الاستجابة للجهود الدولية أهم الجهود والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي اليمني لتعزيز الشمول المالي بحسب آراء العاملين، حيث إن البنك المركزي اليمني بدأ بخطوات عملية في الاستجابة للجهود الدولية من خلال تمثيله في صندوق النقد العربي ومجموعة العشرين للشمول المالي.

3. يأتي التثقيف المالي آخر الإجراءات والجهود التي يبذلها البنك المركزي اليمني في سبيل تحقيق الشمول المالي.
4. يرى العاملون في البنك المركزي اليمني أن جهود وإجراءات البنك المركزي اليمني الحالية تؤدي إلى شمول مالي متوسط ولاسيما فيما يتعلق بجانب الوصول إلى الخدمة المصرفية.
5. يقر العاملون في البنك المركزي اليمني بأن زيادة الجهود والإجراءات التي يمارسها البنك تؤثر إيجابيا وبدرجة كبيرة في تعزيز الشمول المالي.
6. تعد الجهود والإجراءات المتبعة في مجال التوعية والتثقيف المالي الأكبر تأثيرا في تعزيز الشمول المالي، كما تؤثر بقية الإجراءات المناطة به بدرجة كبيرة كذلك في تعزيز الشمول المالي بحسب آراء العاملين.
7. تختلف آراء العاملين في البنك حول مستويات الجهود والإجراءات المبذولة في البنك لتعزيز الشمول المالي بمراحله كافة باختلاف مراكزهم الوظيفية لاسيما شاغلي المستويات الإدارية العليا بما فيهم مديرو الفروع ونوابهم والموظفون عن آراء مديري الإدارات ورؤساء الأقسام، وتتفق آراؤهم جميعا حول الاستجابة للجهود الدولية.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج المستخلصة من الدراسة حول دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي مع آلية تنفيذية، بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة.
2. تحديث أنظمة الدفع وشراء أنظمة حديثة تتعلق بالخدمات المالية الرقمية عبر تطبيقات الهاتف المحمول.
3. تشكيل مجلس المدفوعات الوطني لتنظيم وتطوير أنظمة الدفع.
4. تحديث وتقوية أطر حماية المستهلك المالي، وتدريب موظفي البنك المركزي في هذا المجال.
5. تنظيم حملات توعية مستمرة وبرامج تثقيفية تستهدف جميع شرائح المجتمع.
6. التعاون مع المؤسسات التعليمية؛ لتعزيز التعاون مع تلك المؤسسات ولتضمين مواد في الثقافة المالية وحماية المستهلك المالي في المناهج الدراسية.
7. متابعة التقييم والمراجعة للسياسات والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي بشكل مستمر.
8. يجب على البنك المركزي مواصلة تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية في الدول الأخرى؛ وذلك بهدف تبادل الخبرات، وإيجاد أفضل الممارسات في مجال تعزيز الشمول المالي.
9. يجب على البنك المركزي العمل مع الجهات المعنية لتحسين البنية التحتية التكنولوجية؛ وذلك لتسهيل تقديم الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية.
10. يجب على البنك المركزي العمل على معالجة التحديات الهيكلية التي تعيق تعزيز الشمول المالي، مثل: عدم الاستقرار الاقتصادي، وضعف البنية التحتية المصرفية.
11. ينبغي على البنك المركزي تطوير استراتيجيات مُحددة لضمان وصول الخدمات المالية إلى الفئات المهمشة، مثل: النساء، وسكان الريف، وأصحاب الدخل المحدود.

المراجع:

إبراهيم، مصطفى محمد، وعيسى، صهيب عبيد (2024). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية في العراق للمدة 2017-2023. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، *49*(145)، 136-143. http://doi.org/10.31272/jae.i145.1290

أنور، إيمان إسماعيل (2021). دور الشمول المالي في تعزيز الادخار. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، *7*(1)، 1-52. http://doi.org/10.21608/jdl.2021.174413

أوصغير، الويزة (2022). دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة البنك المركزي المصري. *مجلة الباحث الاقتصادي*، *9*(1)، 52-71.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2024). *تقرير التنمية البشرية 2024*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بلاغ، سامية (2022). أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020. *مجاميع المعرفة*، *8*(3)، 152-169.

بلانشيه، نيكولا، أبيندينو، ماكس، بيبولوف، آيدن، فوجيو، آرمان، لي، جياويه، ندوي، أنتا، بانايوتاكوبولو، ألكسندرا، شي، وي، وسيدورينكو، تاتيانا (2019). *الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ترجمة شعبة اللغة العربية، إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي، واشنطن. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/DP/2019/Arabic/FISME-Arabic-MCD-2019.ashx

البنك المركزي اليمني – عدن. (2023). *موقع البنك المركزي اليمني*. https://cby-ye.com

بوتبينة، حدة (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية: بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، (عدد خاص)، 1-24.

حسين، سلوى حسين رشدي (2022). دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك المدرجة في سوق المال السعودي من عام 2016-2020. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13*(2)، 110-147.

حسيني، جازية (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 16*(2)، 97-114.

ديميرجوتش-كونت، اسلي، كلابر، ليورا، سينجر، دوروثي، أنصار، سنية، وهيس، جيك (2017). *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

الرفيعي، افتخار محمد مناحي (2020). دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي. *مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 2*(2)، 33-68.

سعدوني، محمد محروس (2021). الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع الدول العربية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 52*(4)، 197-238. https://doi.org/10.21608/jslem.2021.182829

السماوي، عبدالغني محمد، الفسيل، بلقيس أحمد، الحداء، صالح زيد، الدبيلي، أمل أحمد (2020). *خدمات الدفع الإلكترونية في اليمن: التحديات وفرص النجاح*. صنعاء، اليمن: معهد الدراسات المصرفية.

الشاذلي، أحمد (2023). *حماية المستهلك مسؤولية الجميع. صندوق النقد العربي: سلسلة كتيبات تعريفية*، (47). https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/hmayt-almsthlk-mswwlyt-aljmy

شايب، محمد (2018). *دروس في التكنولوجيا المالية*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

صباغ، رفيقة، وغرزي، سليمة (2020). الشمول المالي في الدول العربية .. واقع وآفاق. *أبعاد اقتصادية، 10*(2)، 510-527.

صندوق النقد العربي. (2018). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI): إنجازات عام 2018*. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

طهير، مايسة (2021). *أثر تبني تكنولوجيا الهاتف البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: دراسة حالة بعض البنوك العمومية وكالات ام البواقي* [رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر].

عبد الرزاق، بن حليمة (2019). استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية في البحوث المحاسبية والمالية. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 11*(1)، 345-360.

عشري، منال إبراهيم، وسويلم، جهاد أحمد (2023). الآثار التنموية للشمول المالي في الوطن العربي. *مصر المعاصرة، 114*(550)، 215-250.

علي، عشري محمد (2020). العملة الرقمية للبنوك المركزية وأثارها المحتملة على السياسة النقدية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 50*(3)، 405-454. https://doi.org/10.21608/jsec.2020.120047

عمور، ايمان، ودحماني، ياسين محمد (2023). أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (سنغافورة). *مجلة الأبحاث المالية والتسويقية، 3*(1)، 109-119.

الفتلاوي، أحمد مزهر (2019). دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي. *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، 44*(1)، 1-26.

محمد، عماد عاشور، وسليمان، هيفاء يوسف، والعبدلي، سعد عبد نجم (2024). دور المصارف التجارية الخاصة في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة (2010-2020). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 22*(80)، 85-101.

مسعودي، زليخة، وهريش، هجيره (2019). *دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة الجزائر* [رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر].

هوام، أمينة، ودلول، مريم (2024). *استراتيجيات التحول الرقمي في البنوك في إطار الشمول المالي: تجارب دولية رائدة* [رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر].

Abdi, A., Hussein, F., & Kadir, H. (2022). Effect of electronic banking on financial inclusion among commercial banks in Somalia. *International Journal of Finance and Accounting*, *7*(2), 43-54. https://doi.org/10.47604/ijfa.1547

AFI's Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG). (2013). *Guideline Note 4: Core set of financial inclusion indicators*. Alliance for Financial Inclusion. Kuala Lumpur, Malaysia. https://www.afi-global.org/publication/guideline-note-4-core-set-of-financial-inclusion-indicators/

AFI's Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG). (2016). *Guideline Note 22: Indicators of the quality dimension of financial inclusion*. Alliance for Financial Inclusion. Kuala Lumpur, Malaysia. https://www.afi-global.org/publication/guideline-note-22-indicators-of-the-quality-dimension-of-financial-inclusion/

Ahmed, A. A., Saidu, A. A., & Kawure, J. H. (2022). The roles of central bank digital currency over physical currency. *International Journal of Social Science, Education, Communication and Economics (Sinomics Journal)*, *1*(2), 75-92. https://doi.org/10.54443/sj.v1i2.10

Aicha, E. (2023). *Effects of FinTech services on financial inclusion in Kenya* [Published master's thesis, Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology, Juja, Kenya].

Ali, A. (2024). The impact of financial inclusion on poverty reduction in developing countries. *Journal of Development Economics, 112*, 102020.

Alnabulsi, Z. H., & Salameh, R. S. (2021). Financial inclusion strategy and its impact on economic development. *International Journal of Economics and Finance Studies*, *13*(2), 226-252.

Alshebami, A. S., & Aldhyani, T. H. (2022). The interplay of social influence, financial literacy, and saving behaviour among Saudi youth and the moderating effect of self-control. *Sustainability*, *14*(14), 8780. https://doi.org/10.3390/su14148780

Barr, M. S., Harris, A., Menand, L., & Thrasher, K. (2021). *Should Central Banks use distributed ledger technology and digital currencies to advance financial inclusion?* [Working Paper No. 7]. University of Michigan Center on Finance, Law & Policy, Ann Arbor, Michigan. http://doi.org/10.2139/ssrn.3849051

Bongomin, G. O. C., Yourougou, P., & Munene, J. C. (2020). Digital financial innovations in the twenty-first century: Do transaction tax exemptions promote mobile money services for financial inclusion in developing countries?. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, *36*(3), 185-203. https://doi.org/10.1108/JEAS-01-2019-0007

Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. (2013). Measuring financial inclusion: Explaining variation in use of financial services across and within countries. *Brookings Papers on Economic Activity*, *2013*(1), 279-340. https://doi.org/10.1353/eca.2013.0002

Ebrahim, M. M. S., Akhtarb, A., Thabit, A., & Khaled, A. S. (2024). Future ready: Unlocking financial literacy among tomorrow's leaders. *International Journal of Innovative Science and Research Technology, 9*(9), 2285-2294. https://doi.org/10.38124/ijisrt/IJISRT24SEP707

Hsu, T. Y. (2021). Machine learning applied to stock index performance enhancement. *Journal of Banking and Financial Technology*, *5*(1), 21-33. https://doi.org/10.1007/s42786-021-00025-6

Ibrahim, M. E., & Alqaydi, F. R. (2013). Financial literacy, personal financial attitude, and forms of personal debt among residents of the UAE. *International Journal of Economics and Finance*, *5*(7), 126-138. http://doi.org/10.5539/ijef.v5n7p126

Kaligis, N. V., Tewal, B., Maramis, J. B., & Mangantar, M. (2018). Financial inclusion profile: Determinant and barriers. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *8*(5), 351-358.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1993). The restructuring of the UK financial services industry in the 1990s: A reversal of fortune?. *Journal of Rural Studies*, *9*(3), 223-241. https://doi.org/10.1016/0743-0167(93)90068-U

Maherli, F. (2017). The role of central banks in promoting financial inclusion. *Journal of Financial Economic Policy, 9*(3), 325-340.

Ooko, N. K., & Muchelule, Y. (2024). Digital banking technologies and financial inclusion among banks in Nairobi city county, Kenya. *International Journal of Social Sciences Management and Entrepreneurship*, *8*(2), 980-996.

Ozili, P. K. (2022). CBDC, Fintech and cryptocurrency for financial inclusion and financial stability. *Digital Policy, Regulation and Governance*, *25*(1), 40-57. https://doi.org/10.1108/DPRG-04-2022-0033

Principal Financial Group. (2022). *Global Financial Inclusion Index 2022*. Des Moines, Iowa: Principal Financial Group.

World Bank. (2014). *Global financial development report: Financial inclusion*. Washington DC: International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank.

Younas, Z. I., Qureshi, A., & Al-Faryan, M. A. S. (2022). Financial inclusion, the shadow economy and economic growth in developing economies. *Structural Change and Economic Dynamics*, *62*, 613-621. https://doi.org/10.1016/j.strueco.2022.03.011

To cite this article…

Ahmed, A. M., & Al-Ameri, A. Q. (2025). The impact of the efforts and measures of the Yemeni Central Bank on promoting financial inclusion in Yemen. *Arab Journal of Management, Banking, and Financial Studies*, *1*(1), 51-69. https://doi.org/10.59559/ajmbfs.1.1.4